اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر، المنعقد بجامعة ورقلة بتاريخ 13 أفريل 2011
المنظم من طرف مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة (LUEDLD)
مداخلة بعنوان : أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول

د/ سليمان ناصر ، جامعة ورقلة، الجزائر
abouyoucef1966@yahoo.fr

مقدمة : عاشت الجزائر خلال الأشهر الماضية أزمة حادة تمثلت في نقص السيولة بمكاتب البريد، وكذلك على مستوى الوكالات البنكية، مما أدى إلى تشكيل المواطنين لصفوف طويلة أمام تلك المكاتب والوكالات بعد أن تحولت إلى أزمة مزمنة، وقد كانت تلك الظاهرة بالتبعية على حساب الاقتصاد الوطني، إذ أن أغلبية المواطنين كانوا يشكلون تلك الصفوف في أغلب الأوقات أثناء زمن العمل، مما يعني أن الاقتصاد الوطني يتكبد خسائر جسيمة جراء تلك الظاهرة، ومما زاد من وطأة تلك الأزمة الارتفاع المفاجئ في أسعار بعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع. فما هي أسباب تلك الأزمة ؟، وكيف نشأت وتطورت ؟، وما هي الحلول المقترحة لها حماية للمواطن وللاقتصاد الوطني ؟، ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه الورقة المختصرة.

1– بداية الأزمة و أسباب نشأتها : تعود البدايات الأولى لهذه الأزمة إلى العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك 1432 هـ، حيث يزداد الطلب على السيولة عادة وبشكل عام، وذلك بسبب التحضير لمصاريف عيد الفطر المبارك والقيام بالتسوق لشراء متطلبات هذه المناسبة، وكذا لمواجهة مصاريف أخرى في هذه الفترة وأهمها تلك الخاصة بالدخول المدرسي والاجتماعي.

إن ظهور هذه المشكلة في نظرنا يعود أساساً إلى سوء تقدير للطلب على السيولة في مثل هذه الأيام، حيث أن القائمين على المؤسسات الموفرة للسيولة لم يحسنوا تقدير الطلب المتوقع خلال تلك الفترة، والذي كان يتزايد باستمرار كلما اقتربت مناسبة العيد، مما يعني أن الطلب الذي لم تتم تلبيته في أي يوم سوف يُضاف إلى طلب اليوم الذي يليه، بالإضافة إلى نسبة الزيادة في الطلب في ذلك اليوم، وهذا الأمر كان يتطلب منذ البداية دراسة دقيقة وتقديرات صحيحة، خاصة في ظل تعليمات إلى مسؤولي المؤسسات المذكورة بعدم تخزين كميات كبيرة من النقود السائلة على مستوى مكاتب البريد والوكالات البنكية لأسباب أمنية.

2– تطورات الأزمة والأسباب المساعدة على ذلك : كانت أغلبية المحللين في بداية نشوء الأزمة يعتقدون أن هذه الأزمة سوف تكون ظرفية أو وقتية، وبالتالي لا تلبث أن تتلاشى مع نقص الطلب على السيولة بعد مرور مناسبات عيد الفطر المبارك والدخول الاجتماعي، إلا أن الأزمة ظلت تتفاقم باستمرار، وتحولت إلى مشكلة مزمنة، بل وأخذت منحىً آخر، ومما ساعد على هذا التطور السلبي للأزمة ما يلي :

– إرتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع مثل الزيت والسكر، مما جعل المواطن بين نارين، إرتفاع هذه الأسعار من جهة مما أضر كثيراً بقدرته الشرائية، والنقص الحاد في السيولة النقدية في مكاتب البريد والوكالات البنكية من جهة أخرى، مما جعله غير قاد على الوفاء بمتطلبات أسرته المعيشية، أي بعبارة أخرى أصبح المواطن بين مطرقة غلاء الأسعار وسندان نقص السيولة النقدية، مما أدى إلى انتفاضة شعبية في بعض المدن الجزائرية خلال تلك الأيام.

– دفع مخلفات الرواتب المتأخرة والزيادات المعتبرة في الأجور، والخاصة بعمال وموظفي بعض القطاعات التي تشغل أعداداً كبيرة من اليد العاملة مع نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011، مثل قطاع التربية والتعليم الذي شرع في دفع مخلفات موظفيه منذ سنة 2009 واستمرت العملية في 2010، الشرطة وأساتذة التعليم العالي، تلك المخلفات التي كانت بمبالغ كبيرة كان ينوي أصحابها سحبها كاملة

للوفاء ببعض الاحتياجات الغالية الثمن، وذلك بسبب أن أغلب المعاملات في الجزائر بما فيها ذات المبالغ الكبيرة تتطلب الوفاء نقداً، وليس بوسائل دفع أخرى.

– إنهيار الثقة في المؤسسات المالية والبريد لدى المواطن، إذ بعد النقص الحاد في السيولة النقدية لدى هذه المؤسسات، أصبح المواطن يفضل تخزين كميات كبيرة من النقود لديه عوضاً من إيداعها لديها، خاصة التجار والمقاولين وغيرهم ممن يتعاملون بمبالغ نقدية كبيرة، لأنهم في حالة إيداعها لا يمكنهم استرجاعها في الوقت الذي يحتاجونها، وبما أن البنوك في الاقتصاد مثل القلب في الجسم، أي يدخل إليه الدم ويخرج منه في حركة دورية ومستمرة، أصبحت البنوك تعاني من خروج كبير ومستمر للأموال دون أن تدخل إليه كميات أخرى مماثلة على الأقل، وكان ذلك سبباً في تعميق الأزمة.

3– الإجراءات المتخذة كحل لهذه الأزمة ونقدها : قامت السلطات المعنية وفي سبيل توفير حلول عاجلة لهذه الأزمة باتخاذ الإجراءات الآتية :

– طبع كميات هائلة من النقود القانونية وهذا لتغطية هذا النقص الحاد في السيولة، بحيث أصبح توزيع هذه السيولة انطلاقاً من الجزائر العاصمة على ولايات الوطن يتم يومياً وبالتناوب بين تلك الولايات، وكل الكميات الموزعة كان يتم تخصيص نسبة 80 % منها لمكاتب البريد، على أساس أن أغلبية الموظفين في الجزائر يتم دفع أجورهم عن طريق الحساب البريدي الجاري[1].

إن القيام بمثل هذا الإجراء –وإن كان يخفف كثيراً من أزمة السيولة– يعتبر– في نظرنا– لجوءاً إلى الحلول السهلة عوض التفكير في الحلول الجذرية والنهائية لهذه الأزمة، ذلك أن الكميات الكبيرة التي تمت طباعتها سوف تزيد بالتأكيد من حجم الكتلة النقدية المتداولة دون أن يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي فإن هذا الإجراء سوف تظهر آثاره على الأجلين القصير والمتوسط في ارتفاع معدلات التضخم الذي تحاول الدولة كبح جماحه، وبالنتيجة فإن كل الزيادات في الأجور والتي أقرتها الحكومة في سبيل تحسين القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة منهم موظفي القطاع العام سوف تصبح بعد فترة قصيرة غير ذات أهمية، وستبقى المظاهرات مستمرة ومطالبة برفع الأجور مرة أخرى، وسيبقى الغليان الشعبي يسود مختلف القطاعات في ظل اللجوء إلى مثل هذا الإجراء.

– الإجراء الذي اتخذته الحكومة قبيل اندلا ع الأزمة، والمتمثل في إلزامية استخدام الشيك، التحويل البنكي، بطاقة الدفع، الاقتطاع من الرصيد، السفتجة، السند لأمر، وكل وسيلة دفع كتابية أخرى، وذلك في كل المعاملات التجارية والمالية التي تتجاوز قيمتها 500 ألف دج (50 مليون سنتيم) [2]، حاولت أن تقنع الرأي العام بأنه سيكون أحد الحلول الناجعة لمشكلة نقص السيولة في الجزائر، وبالتالي أعلن المسؤولون المعنيون مباشرة بهذه الأزمة بأن شهر مارس 2011 سوف يكون بداية الحل لهذه الأزمة، وذلك على أساس أن المرسوم التنفيذي المتضمن الإجراء المذكور يدخل حيز التنفيذ ابتداءً من: 2011/03/31.

لكن مع اقتراب موعد التطبيق لهذا الإجراء، قامت السلطات العمومية بالتراجع عن تطبيقه، وتأجيله إلى أجل غير مسمى، وذلك تحت ضغط الواقع، وبالنظر إلى تأثير السوق الموازي الذي يظل يمثل نسبة كبيرة من التعاملات التجارية والمالية.

وهذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها تقرير مثل هذا الإجراء ثم التراجع عنه، فقد سبق أن قررت السلطات العمومية إلزامية التعامل بالشيك في كل المعاملات التجارية والمالية التي تفوق قيمتها 50 ألف دج (5 ملايين سنتيم)، وذلك بمرسوم تنفيذي دخل حيز التطبيق في: 2006/09/01[3]، ثم يتم إلغاؤه بمرسوم تنفيذي آخر صادر في 2006، عكس هذه المرة، فإن المرسوم التنفيذي الصادر في: 2010/07/13 لا يزال ساري المفعول من الناحية القانونية منذ دخوله حيز التطبيق في: 2011/03/31، ولم يتم إلغاؤه بمرسوم تنفيذي آخر.

4- الحلول المقترحة لأزمة السيولة النقدية في الجزائر : إن أزمة السيولة النقدية التي أضحت تعاني منها الجزائر كظاهرة مزمنة، تتطلب حلولاً جذرية سواء على المدى القصير، أو المديين المتوسط والطويل، وتتمثل تلك الحلول أو الإجراءات خاصة في:

– إعادة الاعتبار للتعامل بالشيك في المعاملات التجارية والمالية، فبالرغم من أن القوانين الجزائرية واضحة وصارمة في مجال مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد[4]، بل إن بنك الجزائر كان قد أنشأ جهازاً خاصاً منذ الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينيات وفي ظل قانون النقد والائتمان (رقم : 90-10) باسم "جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد"[5]، إلا أن الهاجس الأكبر الذي يبقى يمنع المواطنين وخاصة منهم المتعاملين الاقتصاديين من التعامل بالشيك، هو انتشار ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد، وبالتالي فإن على التاجر إما أن يطلب من المشتري الدفع بشيك مصادق عليه chèque certifié، وهذا يتطلب من المشتري طلب هذا الشيك من البنك ثم الانتظار بضعة أيام حتى يتم تحضيره ثم إمضاؤه من طرف مدير الوكالة البنكية التي يتعامل معها، وهذا مناف لتسريع المعاملات التجارية والمالية، وإما أن يقبل من المشتري الدفع بشيك عادي وهو لا يضمن حقه، وكثيراً ما ينتهي به الأمر إلى الدخول في منازعات قضائية مع ذلك المشتري بسبب كون الشيك بدون رصيد، أي هناك انتظار وتضييع للزمن في كلا الحالتين، إضافة إلى المخاطرة في الحالة الثانية.

– تفعيل وتنشيط التعامل ببطاقة مابين البنوك carte CIB، حيث وبالتعاون مع مؤسسات أجنبية متخصصة في مجال النقد الإلكتروني سعت مجموعة من البنوك الجزائرية إلى إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك Société d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique (SATIM) في أفريل 1995، وهي تهدف إلى إنشاء نظام وطني للدفع الإلكتروني من خلال إنشاء بطاقة السحب مابين البنوك carte inter bancaire/ CIB، والتي بدأ العمل بها في سنة 1997[6].

تُستعمل هذه البطاقة خاصة للسحب من أجهزة الصرف الآلي، وهي محلية لأنها صالحة فقط في الجزائر، وتشترك في هذا النظام البنوك العمومية الجزائرية بالإضافة إلى كل من: بنك البركة الجزائري، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، سوسييتي جنرال الجزائر Société Générale Algérie، بنك BNP PARIBAS El-Djazair، بنك NATIXIS ALGERIE، ومؤسسة بريد الجزائر[7].

وما يعاب على هذه البطاقة هو كونها بطاقة سحب فقط، وليست بطاقة دفع كما يشير إلى ذلك إسم النظام، وذلك بالرغم من بعض التجارب التي حاولت ذلك في بعض المدن الكبرى، إلا أنها بقيت تجارب محدودة وغير ذات جدوى لأنها لم تُعمَّم على كامل الوطن.

لذا يجب على السلطات المعنية أن تتعاون فيما بينها لتفعيل التعامل بهذه البطاقة، وتحويلها إلى وسيلة دفع حقيقية، خاصة وأن معظم المالكين لحساب بريدي جاري والذين يتجاوز عددهم 12 مليون يحوزونها، إضافة إلى من يحملها من عملاء البنوك المشتركة في هذا النظام. ونرى أن أول خطوة في هذا المجال هي إيجاد أماكن القبول العام لهذه البطاقة، ويُقترح أن تكون البداية بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، أي تسديد فواتير الخدمات بتلك البطاقة في كل من: مؤسسة الكهرباء والغاز، مؤسسة الجزائرية للمياه، مؤسسة اتصالات الجزائر، مؤسسة موبيليس، أو في مؤسسات تجمع بين الطابع الاقتصادي والإداري مثل مصلحة الضرائب، على أن تتوسع العملية بعدها وبطريقة تلقائية إلى مؤسسات القطاع الخاص.

إن القيام بمثل هذه الإجراءات من شأنه أن يقلل من حجم الطلب على السيولة النقدية، ذلك أنه كلما تم استعمال وسائل الدفع الحديثة، كلما قل حجم النقود القانونية المتداولة على حساب النقود الخطية أو الكتابية، إذ من المعلوم أن حجم النقود القانونية يشكّل حالياً نسبة 80 % من إجمالي حجم الكتلة النقدية المتداولة في الجزائر، في الوقت الذي تشكّل فيه هذه النسبة في البلدان المتقدمة 20 % مقابل 80 % للنقود الخطية أو الكتابية[8].

الخاتمة : يجب الاعتراف بأن سوء التقدير للطلب على السيولة في بعض الفترات كان بداية حقيقية لأزمة مزمنة ظلت تعيشها الجزائر طيلة الشهور الماضية، والتي تطورت وتفاقمت على مرّ الأيام والشهور، وبفعل عوامل أخرى مساعدة، حتى وصل الأمر إلى انعدام ثقة المواطن في المؤسسات التي تعتبر مصدراً لتلك السيولة، وأهمها مؤسسة بريد الجزائر والوكالات البنكية، مما جعل استرجاع تلك الثقة أمراً صعباً على الأقل في الأجل القصير.

لكن بالمقابل يجب الاعتراف أيضاً بأن الحلول التي تمت بها معالجة المشكلة كانت حلولاً سياسية أكثر منها اقتصادية، خاصة منها اللجوء إلى الحل الأسهل وهو طبع النقود بكميات كبيرة للحد من المشكلة، مما سيكون له آثاره السلبية على المدى القصير والمتوسط وأهمها ارتفاع معدلات التضخم مرة أخرى، والذي تسعى الدولة إلى محاربته وكبح جماحه.

لذا لابد من تطبيق حلول علمية واقتصادية تعالج المشكلة بشكل جذري، وأهمها تهيئة الظروف الملائمة للتعامل بوسائل الدفع الحديثة غير النقود، كفرض التعامل بالشيك وتفعيل النصوص القانونية التي تحارب إصداره بدون رصيد، والتي أثبت الواقع العملي أنها بعيدة عن التطبيق، مما انعكس في العزوف عن التعامل به من طرف المتعاملين الاقتصاديين لعدم شعورهم بالحماية القانونية اللازمة، هذا بالإضافة إلى تشجيع التعامل بالبطاقات البنكية، والذي تسجل فيه الجزائر تأخراً رهيباً مقارنة بالبلدان الأخرى، سواء العربية أو حتى المجاورة.

الإحالات والمراجع :

([1])- مقابلة مع السيد مدير فرع بنك الجزائر بورقلة، لقاء بمكتبه بتاريخ: 2011/03/28.

([2])- المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم: 10-181، المؤرخ في: 2010/07/13، الجريدة الرسمية، العدد رقم 43، الصادر في: 2010/07/14، ص: 12.

([3])- المرسوم التنفيذي رقم: 05-442 المؤرخ في: 2005/11/14، الجريدة الرسمية، العدد رقم 75، الصادر في: 2005/11/20، ص: 11.

([4])- حيث جاء في القانون التجاري الجزائري، المادة 538 مايلي: "يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنين وبغرامة لا تقل عن مبلغ الشيك أو عن باقي قيمته، كل من أصدر عن سوء نية شيكاً ليس له مقابل وفاء سابق وقابل للتصرف فيه، أو كان مقابل الوفاء أقل من قيمة الشيك ..."أنظر: القانون التجاري، وزارة العدل، نسخة 2005. .

([5])- حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، وتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليِّين المعنيِّين، وهو يهدف إلى تطهير النظام البنكي من الغشّ في المعاملات، وإعادة الثقة إلى أحد أهمّ وسائل الدفع في الاقتصاد المعاصر، راجع راجع المواد المنظمة لهذا الجهاز في التنظيم رقم 92 - 03 المؤرخ في 22 / 03 / 1992 المتعلق بالوقاية ومكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد.

([6])- سليمان ناصر: النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي – وادي سوف، العدد: 01، 2008، ص: 14.

([7]) – www.satim-dz.com – 27/03/2011.

([8])- سليمان ناصر: تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر؛ الأسلوب والمبررات، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية"، تنظيم : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، أيام 17 ، 18 أفريل 2006.